



## وجهة نظر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

## اليمن أمانة

مصائب اليمن رأسمال تجار الحروب ومن يفتنون بين ابنائه من الخارج ،نحن الشعب الوحيد الذي يسقط سهوا وجهلا وعبثا في غمرة الصراعات على النفوذ .

السياسات القادمة من الخارج ليست على مقاساتنا ولا تناسب ظروف حياتنا كيميئين ابناء جلدة واحدة وننتمي لأمة واحدة وديننا واحد ونبينا واحد وأرضنا واحدة ومساجدنا واحدة ومتجاورون منذ عشرات السنين .

أي تعايش سلمي يمكن أن نتحدث عنه في واقع يغذيه العنف يتم فيه تجزئة الجزأ وأشاعة عدوى من الكراهية لا يفوقها إلا عدوى الصراخ ،ويتم تأطيرها وتجذيرها بدلا من ردمها وتجفيف منابعها وتجاوز آثارها .

إن إشارة الرعب في المدن الآمنة وزعزعة حياة واستقرار الناس خروج عن مبادئ التعايش السلمي بين اليميين بجمعهم فقاتهم وانتماءتهم .

كنا نفخر في اليمن بأن بلادنا وأبناءها يختلفون بحكمتهم وإيمانهم عن أن يزجوا ببلادهم في إطار الفتن الانقسامية كما حدث في دول عربية فكيف يحدث ذلك في اليمن ؟

كيف نخرب بلادنا بأيدينا ؟ وأين مسؤولياتنا الأخلاقية والوطنية ؟ أين الاحترام لمواثيق الحياة المشتركة ؟ أين المراعاة الانسانية لثلاثة ملايين مدني يعيشون في صنعاء ؟ أين الحرص على عصمة دماء اليميين ؟

إن كانت الظروف الصعبة التي يعيشها البلد جعلت الشعب يتقبل فكرة الأقاليم تحت بند الاضطرار مع الحفاظ على الكيان الواحد فإن الشعب اليمني لا يمكن أن يتقبل أي تقسيم طائفي على غرار ما حصل في العراق ولبنان وغيرها لأنها تمثل زرعا لتفرقة وسط جسد واحد وتدميرا لكل معاني وقيم الجوار الداخلي وصلة الأرحام والأخوة والتاريخ والجغرافيا والمبادئ التي طالما مثلت قاسما مشتركا بين جميع اليميين .على الجميع أن يكون واعين إزاء ما يحدث ،فالطائفة التي تدخل من الطاقة ستخرج الجميع من الباب .

إن فتنة الناس قيما بينهم أشد الف مرة من قتلهم ، والتفريق بين أبناء البلد ، وزرع الريبة بين الإخوة والجيران والأصدقاء ، وقسم الشارع الى انصاف متصارعة كل ذلك يدفع الى تشطي اليمن باتجاه المجهول .

فاتقوا الله في اليمن وفي هذا الشعب الذي هو أمانة تيرأت منها الجبال وستسألون عنها أمام الله عز وجل والتاريخ لن يفرغ لمن يستهين بحياة شعب بأكمله .

حسبنا الله ونعم الوكيل .  
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين .



## تصنيع خارجي تجميع محلي.. أزماتنا

تجاوزت كل الحدود الافتراضية لحقوقها وحرابتها وأنها بدأت تعتدي على حريات وحقوق شعبنا وشعبنا...شعبنا لا يحزنه الاستغناء عنها ودرحها وإيقاف عيبتها، بقدر ما يسره ويوفر له مساحة من العيش بأمان وهدوء ولو نسيبيا، وإن كانت أوضاعه الاقتصادية والسياسية متدنية، فإنها لا تكون أسوأ مما يعيشه الوطن والمواطن اليوم من ارتهاج للجوع والخوف والقتل وتهديد بانهايار كامل في كل مظاهره الداخلية.

وهنا اعتقد أن على هذه القوى أن تدرك وأن تستيقظ مادام أنه ما يزال هناك فسحة أو إمكانية لاستدراك الواقع والحال عليهما أن تفتح عينيها قبل فوات الأوان، وقبل أن تكتمل الراوية حولها بكونها فائضا عن حاجة جالب السوء والضرر وأن تغطي المجتمع من حولها قليلا من الاهتمام والرؤية وتتعاصل معه كموجود فعلي ومؤثر، وبالأشعر منذ اليوم لحظة واحدة بالأمان جراء ما يعانيه الوطن والشعب من ضغوطات وأزمات وتداعيات سلبية هي من يقف وراء وجودها وتصنيعها وإسقاطها على واقع لم يكن يوما بحاجة إليها ولا أظنه سيكون كذلك.

بالفعل هناك مصادر تكاد تكون خفية وراء جدران هذه الصراعات غير المنتهية ابتداء من الشعارات السياسية والفكرية ومرورا بالتحالفات والعلاقات الخارجية الخفية ووصولاً عند محاولة ممانلة أو مشابهة ما حدث في بلدان أخرى عربية وغير عربية. وبالعودة على البدء فإنه لمن ضروري الحاجة أن تنتبه تلك القوى المتصارعة إلى كونها لا تتصارع من أجل يمنية اليمن أو خدمة الوطن أو الشعب الذي كان وما يزال وسيظل هدفا وضحية لكل تلك الاحتقانات والاعتراكات المستقدمة وأنه أي الشعب لا حاجة لديه لاستقدام مثل هذه الصراعات التي يجوع ويعري ويموت تحت رايتها ولا وجه أو إمكانية لتحقيق أي مكسب من أي نوع سواء انتقد (س) من المتصارعين أو (ص) أنه مسحوق في كل الأحوال وشئتي الاحتمالات المطروحة لمثل هذه المواجهات التي تقترضها قوى سياسية غرة لا تدرك في السياسة سوى ما هو حاصل في لحظتها من مكاسب منها المادي المادي ومنها السياسي الوصولي الذي يمكن وصفه بالقر في كل الأحوال.

نعم على القوى السياسية أن تدرك اليوم أنها قد

فيها والبحث في مسببات ومخرجات ومخارج هذا الانسداد السياسي الذي انقلب وبالا على الوطن والشعب دون وضوح مبررات أو أسباب مقنعة يمكن اتهامها أو الاعتقاد عليها كبناء أو أساس حقيقي لنشوء كل هذه الاحتقانات والاضطرابات المثقلة والمتقلبة وهو ما يشي بوجود وارد أو داخل على طبيعة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن نسب مجتمعا بمقدراته وثقافته ومرجعياته إليه.

إن ما يحدث في الوطن اليوم من ارتهاج للتأزم والتأزم وفرضه كواقع لا مخلص عنه، واقع غير طبيعي بالمره والمتأمل في طبيعة الحياة السياسية اليمنية وفي البنى الاجتماعية ومميزاتها وصفاتها يعرف ببداهة عالية أن ما يحدث لا يمكن أن يكون واقعا طبيعيا بالمره وأن ثمة ما دخلا أو واردا على الحاصل الثقافي والفكري والسياسي يقف وراء كل هذا العبت الجاري في واقع السياسة اليمنية.. وأن هذا القادم لم يكن ذا منبت محلي بأي حال من الأحوال وبالإيمان في هذه الرؤية وإسقاطها على الحريات والتغييرات والأحداث والتصرفات البسيطة منها والمقد نجد أنه

نعم من حق القوى السياسية أن تتنافس وأن تتصارع أيضا كما تشاء وكما تمليه مصالح كل منها.. ولكن الذي يجب معرفته أن تلك الأحقية ليست مطلقة شأنها شأن الحريات وقواعدها، فعندما يتعارض مع مصلحة عليا وذات أولوية كمنصحة الوطن ومصحة العامة من الشعب يجب أن تتوقف تلك الحريات والاستحقاقات لأنها تكون قد لامست أو قاربت ما يمكن تسميته أو وصفه بالإضرار بالحياة التي هي في الأساس هدف كل البنى والتشكيلات والأنظمة ابتكرها وبيئتها الإنسان في كل العصور والمراحل الزمنية منذ النشأة البدائية وحتى وصلت إليه الإنسانية اليوم من مستوى عال في التعامل مع حياته ومفرداتها.

وبالإشارة إلى ضرورة إيجاد حدود في التصرفات وسقوط للحريات والأحقايات في الفعل والتعامل يبرز لنا بقوة المشهد السياسي والاجتماعي اليمني الحاصل اليوم والذي لم يستقر له حال أو يتبنت عليه وضع ليس خلال الفترة الراهنة وحسب بل وفي فترات زمنية فائتة غير أن ما وصل إليه اليوم من اختناق يلزم التوقف عند هذه المرحلة لدراستها والتأمل



جميل مفرح

عبد الرحمن سلطان

E-MAIL: sultan.it@hotmail.com

## حول إنهاء الأزمات والحروب المتفجرة في بلادنا

من أجل بناء العصر اليمني الجديد، وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في عموم اليمن.

3- تطوير نظام التخطيط الاستراتيجي الوطني الشامل، والنهوض به إلى مصاف طموحات بلادنا اليمن وتطلعاتها المستقبلية الواعدة، والقيام بملورة أنصاف الرؤى الاستراتيجية الصحيحة، الكفيلة بتحقيق النهضة الوطنية الشاملة، في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والتعليمية والتكنولوجية.

4- تنفيذ مشروعات ومخرجات الحوار الوطني، والأوقاف والتكاليف الممكنة، وكذا القيام بأعداد وإقرار وتطبيقها في ضوء استراتيجية وطنية واضحة الأهداف والمبادئ الصحيحة، وتنفيذها في إطار جملة من البرامج العملية والزمنية المحددة، حتى يتسنى إخراجها إلى حيز الواقع اليمني الحي، بأقل الجهود والأوقات والتكاليف الممكنة، وكذا القيام بأعداد وإقرار مشروع الدستور الوطني، وإنجاز السجل الانتخابي الإلكتروني، في أقرب وقت ممكن، حيث أن الأوضاع القائمة في بلادنا، لم تعد تحتتمل التأجيل أو التأخير في أي شيء على الإطلاق.

5- إنشاء هيئة وطنية متخصصة، تعنى بإدارة الأزمات القائمة والخطمة في بلادنا اليمن، وتتألف من نخبة الكفاءات والخبرات الوطنية المتميزة والمتفوقة، وتعمل هذه الهيئة - على تزويد مراكز صنع القرارات الوطنية، بكافة الحلول العلمية الصحيحة، والتصورات الموضوعية الحكيمة، التي من شأنها تسوية الأزمات المتفجرة، والتحكم بها والسيطرة عليها، وتجنب شتى عواقبها ونتائجها الخطيرة.

وتعتمد عملية إدارة الأزمات، على الصفات الشخصية لمن يتولون القيام بتأدية هذه المهمة الصعبة، فهي تعتمد في المقام الأول على الحكمة والأصالة والمهارة والدهاء وحسن الحكم على الأمور، وتجنب المغالجات واستغلال الوقت، أكثر من اعتمادها على الشخصيات المرموقة والوجهات العالية.

6- إنهاء كافة مظاهر الصراعات الحزبية، والمكيدات السياسية، والحملات الإعلامية المتصاعدة بين مختلف القوى والأحزاب السياسية في الوقت الراهن وكذا القيام بتحديد نوابت العمل السياسي الوطني المشروع، وتحديد الخطوط الحمراء التي لا

من الواضح، أن العالم الإسلامي، يشهد اليوم أخطر الأزمات والاضطرابات والحروب الطاحنة، والتي يمكن مشاهدة بعض أحداثها المدوية، في كل من العراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان والصومال وأفغانستان وباكستان وغيرها.

على أن تلك الأزمات والاضطرابات والحروب المدسرة، يمكنها أن تؤدي في المستقبل المنظور - في حال عدم القيام باستبقائها واعتراضها وإفسالها في الوقت المناسب - إلى تقسيم المقسم، وتحطيم المحطم، وتهديم المهدم، في أجزاء واسعة من العالم الإسلامي، كما أنها سوف تجعل مستقبله مظلمًا كظلمة الكهوف المعلقة، ومتفجرا كتفجر البراكين الحارقة، ومرعبا كربع الزلازل الساسقة، وعند حدوث ذلك لن ينعف الندم في شيء على الإطلاق، فما أكثر العبر وما أقل الاعتبار!

ومن هذا المنطلق، يمكن القول، إن بلادنا اليمن تغرق اليوم في محيط الأزمات المتفجرة، والصراعات الشديدة، والحروب المدمرة، والتي أدت إلى إلحاقها بأعظ الخسائر البشرية والمادية والمعنوية، وأضرت بقيمتها ومثلها ومصالحها الوطنية، وهددت مكانتها العربية والإسلامية الدولية.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن بلادنا اليمن، لا يزال بمقدورها مواجهة كافة الأزمات والحروب التي تشهدها اليوم، والتغلب عليها، وتجاوز مخلفاتها ونتائجها المؤلمة، كما برهنت على ذلك عبر أوارها التاريخية المتواصلة والمتجددة.

وأسسها على هذا الفهم والإدراك، يمكنها القيام باستعراض بعض الحلول الواقعية، والتصورات الصحيحة، والتي يمكنها أن تساهم - قدر الإمكان - في إنهاء الأزمات والاضطرابات والحروب القائمة النحو التالي:

1- اتباع الكتاب والسنة والوسطية والاعتدال الإسلامي الصحيح، وتطوير مناهج الفكر والخطاب والحوار الإسلامي في بلادنا اليمن، ومقاومة كافة مظاهر التعرّف والتشدد والغلو والتكفير والتفجير في بلادنا، وإخمادها والنقض عليها.

2- بلورة آفاق الحكمة اليمنية الحميدة، وإستشراف أنوارها البهيجة، واستثمارها استثماراً عالياً ومقدراً،

## باب جديد للفساد ونهب المال العام

في هذا المخاض الذي يعيشه الوطن على أمل ألا يلد دخا، أو مولودا مشوها، أو "دراكولا" طرح أكثر من طرف سياسي واجتماعي مقترحا بأن يتم بيع الوقود في المواين بسعر الدولي على أن تتكفل خزينة الدولة بدفع تكاليف النقل وأرباح البائعين.

ولأننا نعلم عليم اليقين إن وسائل النقل الثقيل في اليمن، وخاصة في مجال الحروقات يحترقها مجموعة من النافذين، الأمر الذي يعني بصورة مباشرة لا تغيب الشك بأن عائد وفائدة المقترح المطروح أو المتداول الآن في سوق النسياسة والاقتصاد سيذهب في معظمه مباشرة إلى جيوب أفراد تلك المجموعة النافذة شبه المحتكرة لنقل المشتقات النفطية الخام والكركر، إضافة إلى مقاسمتها للوطن ثروته النفطية بصور غير مشروعة شتى، وأن تلك التكلفة ستكون أضعافا مضاعفة على ما يمكن أن يطلبه أصحاب المقاطرات من عامة الشعب، وأن الفساد الإداري وكثرة باعني الذمم في الجهات المعنية سيسهل لهم الحصول على ما يريدون.

ولأننا، أيضا، نعلم أن القرارات السعرية الأخيرة، رغم جورها على الفقراء، قد حرمت للصوص والمهربين والمتاجرين بأقوات الشعب من عشرات المليارات التي ينهبونها بتهريهم للمواد النفطية التي يتقاسونها

أرقاما بالاضطراب العمومة، وهي ما تزال في البحار، ثم يقومون ببيع تلك الأرقام وتحويلها من هناك إلى اسواق عدة، وخاصة في أفريقيا، لأننا نعلم كل ذلك فإننا نخمّر فما هوأت من هذا العيب الجديد والباب الواسع للفساد والانسداد.

إن كثرة من الحلول التي من شأنها أن تخفف من وطأة هذه الجرعة الثقيلة

على كاهل المواطن منحة ومن شأنها أن تذهب مباشرة إلى الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والفئات التي أصابها بشكل مباشر ومنها: الفقراء عموما المزارعين والصيادين وأرباب المهن الصغيرة التي تكاد عاندتها تغطي الإنفاق اليومي على منتسبي تلك الفئات ومن يعولون ليس أكثر، بشكل خاص.

ومن تلك الحلول:

- 1- خفض أرباح البنوك ذات الصلة وهي: بنك التسليف التعاوني الزراعي، بنك التسليف للإسكان، بنك التسليف للصناعات الخفيفة، وما في حكم ذلك، وبما يمكن أرباب هذه المهن من الاستمرار في أعمالهم وضمان معيشتهم بل وتطوير تلك المهن بما تعود فائدته على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

- 2- خفض جمارك كل المدخلات الزراعية ومن أهمها: الأسمدة، البذور، المعدات الزراعية وقطع غيارها، وسائل الري ووسائل نقل المنتجات الزراعية وقطع غيارها.

- 3- تخفيض الضرائب على المنتجات الزراعية الغذائية ووضع حدلاتها بين والفاسدين الذين يعنون في استغلال المزارعين في مختلف الأسواق المركزية والنقاط المنتشرة في مداخل المدن.

- 4- إنشاء مؤسسات تسويق وطنية للمنتجات الزراعية على المستويين المحلي والخارجي، وتكثيف التوعية الإعلامية بأهمية التركيز على الجودة في المنتجات وتجنب استخدام المبيدات الممنوعة التي تنفر الأسواق الخارجية من المنتج الوطني.

- 5- خفض الجمارك على مدخلات الاصطبياد السمكي وتسويقه داخليا وخارجيا.

- 6- تقديم الدعم المباشر لجمعيات

الصيادين من خلال منح أعضائها شباك الصيد وأدواته والقوارب اللازمة بحسب القدرة الإنتاجية المستهدفة، وتشريع قانوني التأمين الاجتماعي والطبي.

- 7- منع الشركات الأجنبية التي تعتمد تدمير البيئة البحرية اليمنية بوسائل مختلفة كالصعق الكهربائي والتفجيرات والتجريف وما إلى ذلك من العمل في مياها الإقليمية والدولية.

- 8- إنشاء موانئ ومناقص لبيع الأسماك في مختلف شواطئ ومدن المحافظات الساحلية، وذلك بهدف بيع حاصل الاصطبياد، سواء للتجار المحليين أو للشركات الخارجية التي تستورد الأسماك بدلا من تجميعها من استياحة البحار اليمنية وتدمير بيئتها وشعبها المرجانية التي تتكون من ملايين السمك، بالإضافة إلى قتل ملايين الأطنان من الأسماك عن طريق التفجيرات والصعق الكهربائي من قبل الشركات التي تستهدف أنواعا معينة من الأسماك ثم يبيع بقية الأنواع الميتة للبحر دون أن تفرغها لتكون طعما صالحا للأسماك، بل تصعب سما

هو الوسيلة الرئيسية للقضاء على الفقر والتخلف.

- 9- إنشاء معاهد التدريب الخاصة التي تستهدف فقراء المجتمع بشكل مباشر وخصوص، وذلك لتأهيل الكوادر والإناث منهم على مختلف الأعمال الحرفية الإنتاجية ومساعدتهم على حسن تسويق منتجاتهم، سواء عبر مؤسسات خاصة تتولى الوزارة المختصة إنشاءها أو عبر جمعيات نوعية خاصة

سكرتير التحرير التنفيذي

نواب مدير التحرير

مدير التحرير

نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون المالية والموارد البشرية

نائب رئيس مجلس الإدارة للصحافة نائب رئيس التحرير

سليمان عبد الجبار

جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد

علي محمد البشري

خالد أحمد الهروجي

مروان أحمد دماج

نييل نعمان مقبل - علي عبده العماري

www.althawranews.net

albasheri72@gmail.com

haroji@gmail.com

dammajm@yahoo.com